مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

التوظيف السياسي للهجرة غير الشرعية في العلاقات الليبية الأوروبية

*عادل المنتصر[1]
[1]قسم العلوم السياسية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجفرة، دولة ليبيا

الملخص
تناولت هذه الورقة البحثية ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور سياسي، حيث تسلط الضوء على كيفية استخدامها كأداة ضغط وتفاوض في العلاقات بين ليبيا ودول شمال غرب المتوسط وخاصة إيطاليا.
وتبرز الأهمية الجيوستراتيجية لليبيا، باعتبارها بوابة رئيسية للمهاجرين الباحثين عن الوصول إلى أوروبا، وهذا الموقع يمنحها نفوذًا كبيرًا من حيث قدرتها على التحكم في تدفق المهاجرين، في الوقت الذي تواجه دول جنوب أوروبا ضغوطًا سياسية واجتماعية كبيرة بسبب تدفق المهاجرين، مما يجعلها مستعدة لتقديم تنازلات سياسية واقتصادية لليبيا مقابل التعاون في وقف تدفقات الهجرة.
وجاء التوظيف السياسي لها من الجانب الليبي عندما استخدم النظام الليبي السابق والحكومات المتعاقبة هذه الورقة للضغط على أوروبا للحصول على دعم سياسي، واستثمارات، أو مساعدات مالية. وجاءت السياسات الأوروبية في تعاملها مع قضية الهجرة بتحويلها إلى ملف أمني بالدرجة الأولى، ونقل مسؤولية إدارة الهجرة إلى دول العبور مثل ليبيا.
خلاصة الورقة أظهرت أن الهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد قضية إنسانية، بل أصبحت أداة سياسية معقدة تُستخدم لخدمة مصالح أطراف متعددة؛ فهي تكشف عن ديناميكية علاقة غير متكافئة، حيث تتبادل فيها الأطراف المصالح، مما يزيد من تعقيد الأزمة الإنسانية والأمنية على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوربي، التوظيف السياسي، منظمة الهجرة الدولية، الهجرة غير الشرعية، هيومن رايتس ووتش، وكالة فرونتكس.

The political exploitation of illegal immigration in Libyan-European relations

* Adel Al-Muntasir[1]
[1]Department of Political Science, Faculty of Business Administration, Al-Jufra University, Libya

Abstract
This research paper examines the phenomenon of illegal immigration from a political perspective, highlighting how it is used as a pressure and negotiation tool in relations between Libya and the countries of the northwestern Mediterranean, especially Italy.
Libya's geostrategic importance is highlighted as a major gateway for migrants seeking to reach Europe. This position gives it significant influence in terms of its ability to control the flow of migrants, at a time when southern European countries are facing significant political and social pressure due to the influx of migrants, making them

*المؤلف الرئيسي: عناوين البريد الإلكتروني adelalmntsr@gmail.com تاريخ استلام البحث 30 سبتمبر 2025 استلام رد المحكمين 3 أكتوبر 2025 تم قبوله 19 نوفمبر 2025 تاريخ النشر 25 ديسمبر 2025

willing to offer political and economic concessions to Libya in exchange for cooperation in stemming migration flows.
Political exploitation from the Libyan side came when previous Libyan regimes and successive governments used this card to pressure Europe to obtain political support, investments, or financial aid. European policies in dealing with the migration issue have turned it primarily into a security issue and transferred the responsibility for managing migration to transit countries such as Libya
The paper's conclusion showed that illegal migration is no longer just a humanitarian issue, but has become a complex political tool used to serve the interests of multiple parties. It reveals the dynamics of an asymmetric relationship, in which parties exchange interests, further complicating both the humanitarian and security crisis.
Keywords: European Union, political recruitment, International Organization for Migration, illegal immigration, Human Rights Watch, Frontex.

المقدمة

"تشكّل ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحديًا عالميًا متعدد الأوجه، وتتخطى آثارها الأبعاد الإنسانية لتلامس صميم العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول. وفي هذا السياق، تبرز ليبيا كدولة عبور رئيسية للمهاجرين الباحثين عن الوصول إلى دول جنوب أوروبا لما تتمتع به ليبيا من مزايا، مما يجعلها محطة أساسية في معادلة الهجرة غير الشرعية.

الهجرة ظاهرة معقدة يجد المهاجر غير الشرعي نفسه مضطر إلى خوض رحلة محفوفة بالمخاطر يبحث فيها عن فرص العيش الكريم، هربا من النزاعات الداخلية، والأوضاع الاقتصادية المتدهورة، والفقر، وحتى تداعيات التغيرات المناخية، هذه العوامل تزيد من معاناة المهاجرين وطالبي اللجوء، ويجعلهم عرضة للانتهاكات سواء في دول العبور او المقصد.

لقد أصبح مسار الهجرة عبر البحر الابيض المتوسط أحد اكثر طرق الهجرة فتكا في العالم، ورغم هذا الوضع المأساوي حسب ما تنشره التقارير الدولية للهجرة بأعداد من لقوا حتفهم، إلا أن هذه الظاهرة لم يمنع من توظيفها كأداة سياسية في العلاقات الثنائية بين دول حوض المتوسط الجنوبية منها والشمالية على حد سواء. وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت قضايا الهجرة من منظور اقتصادي أو أمني أو قانوني او إنساني، إلا أن هذا البحث يسعى لسد فجوة بحثية من خلال تحليل آليات استخدام هذه الظاهرة كأداة ضغط أو مساومة سياسية، وفهم كيفية تأثير ذلك على مستقبل العلاقات الليبية بدول جنوب أوروبا.

أهمية البحث:

تتمثل في عدة جوانب أساسية وهي:

1. الجوانب الإنسانية: الهجرة غير الشرعية تتعلق بمصائر آلاف البشر الذين يبحثون عن حياة أفضل، وكثيرًا ما يواجهون مخاطر كبيرة في رحلتهم، ما يجعل دراسة هذا الموضوع ذات طابع إنساني مهم.

2. الجانب السياسي: الهجرة غير الشرعية تعد وسيلة تأثير سياسية قوية تُستخدم في الضغط والمفاوضات بين الدول.

3. الجانب الأمني: الهجرة غير الشرعية تؤثر على استقرار وأمن الدول سواء المستقبلة أو دول العبور، مما يجعلها موضوعًا حساسًا يتطلب تعاونًا دوليًا واستراتيجيات فعالة لمواجهتها.

4. التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تأثير الهجرة غير الشرعية يمتد إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، سواء في دول المصدر أو دول الاستقبال، مما يجعل من الضروري معالجة هذه القضية من مختلف الأبعاد لتحسين الأوضاع.

إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية في التساؤل عن كيفية توظيف ظاهرة الهجرة غير الشرعية كأداة ضغط سياسي من قبل الفاعلين ويمكن

بلورة ذلك في سؤال رئيسي هو:

إلى أي مدى يساهم التوظيف السياسي لظاهرة الهجرة في تشكيل وتوجيه ديناميكيات العلاقات الليبية– الأوروبية، وهل تم استخدام الهجرة غير الشرعية كوسيلة لتحقيق مصالح سياسية متبادلة أو متضاربة؟

فرضية البحث:

استمرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية كهاجس مقلق بالنسبة للدول والمنظمات التي تهتم بالجانب الإنساني غير أن هذا الملف وظف سياسيا كأداة مساومة سواء من قبل دول العبور أو دول استقبال المهاجرين في سبيل تحقيق مصالح معينة أو بالضغط من أجل تغيير المواقف تجاه بعض القضايا.

أهداف البحث:

يمكن تناولها في النقاط التالية:

1–دراسة تاريخ العلاقات السياسية الليبية–الأوروبية وتأثير الهجرة غير الشرعية في تطورها.

2–فحص كيفية تأثير الهجرة غير الشرعية على السياسات الداخلية في ليبيا ودول الاتحاد الأوروبي.

3–تحليل كيف يتم استخدام الهجرة غير الشرعية كأداة ضغط سياسي من قبل الجهات المختلفة، سواء في ليبيا أو دول الاتحاد الأوروبي.

4–دراسة المواقف والسياسات التي تم تبنيها من قبل الحكومات سواء في ليبيا او في الدول الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية.

المنهج المستخدم:

لضمان تحليل متكامل وعميق. يمكن استخدام عدة المناهج منها:

1. المنهج الوصفي التحليلي:

يتم استخدامه لوصف الظاهرة وتحليل أسباب حدوثها، والعوامل أو المحددات التي صاحبت تطورها بشكل دقيق. عن طريق جمع البيانات من مصادر مختلفة مثل الوثائق الرسمية والتقارير الحكومية وغير الحكومية والدراسات الأكاديمية.

2. المنهج التاريخي:

يستخدم لفهم تطور العلاقات الليبية–الأوروبية في سياق تاريخي وتحليل كيفية تطور الظاهرة عبر الزمن وأثر الأحداث التاريخية على تطورها.

3. المنهج المقارن:

يساعد في إيضاح أوجه الاختلاف والتشابه بين السياسات والمواقف الليبية والأوروبية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى أربعة مطالب رئيسية: تناول الأول مفهوم للهجرة غير الشرعية وبعض المفاهيم المرتبطة بها، بينما تناول الثاني تطور العلاقات الليبية–الأوروبية وتطور الهجرة غير الشرعية في ليبيا وأهم طرق العبور، والمطلب الثالث السياسات المتخذة للنظم المختلفة تجاه الهجرة غير الشرعية، ثم عرض مجموعة من النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة.

أولا: مفهوم الهجرة غير الشرعية والمفاهيم المرتبطة بها:

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه، ولا يقتصر مفهومها على مجرد عبور الحدود بطرق غير قانونية، بل يرتبط بظواهر أخرى، فالعديد من المهاجرين هم في الواقع طالبو لجوء فارون من الصراعات والاضطهاد في بلدانهم، ومعرضون للنزوح والترحيل والإبعاد. ومن هنا، جاءت أهمية دراسة هذه المفاهيم.

أ–مفهوم الهجرة غير الشرعية:

تعرف الهجرة في أبسط معانيها على أنها حركة انتقال الأفراد من مكان لآخر، وتعتبر تاريخيا ظاهرة طبيعية ترتبط بقضايا الندرة والحاجات، وبتطور الدول وظهور مصطلح الدولة القومية بعد معاهدة "وستوفاليا" في القرن السابع عشر وظهور ما عرف بقدسية الحدود، التي أصبحت فيها الدول كيان مستقل اتجهت أغلبها لما يعرف بالمحافظة على البيئة الاجتماعية التي كانت سمتها إغلاق الحدود وحصر السكان. [1]

ومع أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قديمة إلا أنه لا يوجد مفهوم محدد متفق عليه حتى وقتنا الحاضر، وتعددت تلك المفاهيم في هذا المجال بين الفقهي والاصطلاحي، والتعريف الدولي الخاص بالمفهوم.

وقد ذكرت كلمة الهجرة في قواميس اللغة العربية بمعنى "الهجر" ضد "الوصل" والاسم "الهجر" و"المهاجر" من أرض إلى إرض، ترك الأولى إلى الثانية و"التهاجر" بمعنى "التقاطع".

ويعرف مصطلح الهجرة في اللغة بأنه "الاغتراب" أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق.[2]

الأصل في معنى الهجرة هو "هاجر هجرا"، أي تباعد وهاجر، ترك وطنه إلى غيره، وتختلف أنواع الهجرة باختلاف الدوافع إلى طوعية وقصرية، والفترة الزمنية إلى مؤقت ودائم، والحجم إلى فردية وجماعية، والمكان إلى داخلية وخارجية، ومن حيث الشرعية إلى شرعية وغير شرعية.

وقد عرف البعض الهجرة غير الشرعية بالمعنى القانوني بأنها: انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية ومخالفة لقانون الهجرة المتعارف عليه دوليا،[3] وعرف بعض فقهاء القانون الدولي الهجرة، بأنها: مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائيا لإقليم دولة أخرى، كما ذهب بعض الفقهاء بأنها: انتقال الأفراد من دولة لأخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الموطن الجديد مقرا وسكنا مستديما.[4]

أما عن تعريف الهجرة في أدبيات علم السياسة فهو يحظى باختلافات كثيرة تنبع من الجانب الذي يركز عليه التعريف، والذي قد يكون مرجعه في الغالب يتعلق بدوافع الهجرة وأسبابها وأنواعها. [5]

وتعرف الهجرة في القاموس السياسي بأنها: تلك الحركات الدائمة لحركة الأفراد والجماعات من مكان لآخر، التي تؤثر على التاريخ البشري، أما الهجرة غير الشرعية، فهي تلك الحركات غير القانونية التي تعارض تشريعات الدول بشكل مباشر، وقد عرفتها منظمة خدمات المهاجرين الأمريكية بأنها: الهجرة العابرة للدول التي تكسر قوانين الدول، من خلال حركة انتقال الأجانب بدون وثائق رسمية.[6]

وتُعرَّفُ الهجرة غير الشرعية بأنها: "خروج الشخص من إقليم دولته أو دولة أُخرى بطريقة شرعية أو غير شرعية قاصدا دخول دولة أُخرىُ دون الحصول على موافقتها أو بالحصول على موافقتها لفترة ما أو لغرض ما واستمرار بقائه على إقليمها بغرض الإقامة الدائمة عقب انتهاء فترة السماحِ، أو دخوله إلى إقليم تلك الدولة(المستقبلة) من منفذٍ غير شرعي حاملا مستندات غير حقيقية للدخول إلى المنطقة المهاجر إليها مخالفا بذلك لوائحها ونظمها الداخلية، والقواعد المتعارف عليها دوليا"، وتُعرف منظمة الأمم المُتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها: "دخول غير مقنن من دولة إلى أخرى عن طريق البر أو الجوِ أو البحر، لا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعني عدم احترام المتطلبات

الضرورية لعبور حدود الدولة"، وتعرف المفوضية الأوروبية الهجرة السرية: بأنها "ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحُصُول على مُوافقة السُّلطات، وأخيرا، هُناك مجمُوعةٌ من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على المُوافقة لكنهم يبقون في البلاد"[7].

ب–مفاهيم ذات صلة بالهجرة:

هناك العديد من المصطلحات التي تتداخل مع الهجرة والتي يكون لها ارتباط وثيق بها، مما يتطلب الوقوف عندها لتحديد هذه المصطلحات وتشخيصها وهي كالتالي:

اللجوء:

تعد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اللاجئين، التي تعرف باسم اتفاقية جنيف لعام،1951 والبروتوكول المكمل لها عام1967، هي الأساس في توضيح مفهوم اللجوء على ضوء القانون الدولي.[8] ويعرف اللاجئ بأنه كل شخص تواجد بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو يرغب بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية دولته، أو غير راغب بسبب هذا الخوف أن يعود إلى تلك الدولة.[9]

وفي هذا الإطار يبرز مفهوم طلب اللجوء، الذي يقصد به قيام دولة ما بمنح وتوفير الحماية لطالبه ومن تم فإن طالبي اللجوء هم الأشخاص الذين يبحثون عن قبول لهم كلاجئين وينتظرون الموافقة على طلبهم لكي ينطبق عليهم وصف اللاجئين، استنادا للقوانين والتشريعات المحلية والدولية. [10]

النزوح:

يعرف النازح بأنه الشخص الذي أجبر على الفرار وترك منزله أو مكان إقامته المعتادة أو الأصلية، أو اضطر إلى فعل ذلك لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف، أو انتهاكات حقوق الانسان، أو الكوارث، ولكنه لم يعبر حدودا دولية، أي أنه انتقل من مكان إلى مكان آخر داخل حدود دولته بحثا عن الامن والحماية.[11]

الإبعاد:

يعد الإبعاد واحدا من أهم الإجراءات التي من خلالها تمارس الدولة سيادتها على إقليمها لأسباب تتعلق بضمان أمنها على المستوى الداخلي والخارجي، إذ تطلب الدولة من الشخص الأجنبي المقيم على إقليمها بصفة قانونية مغادرة أراضيها وطرده، في حالة تهديده لآمن الدولة والنظام العام.

الترحيل:

يشير مصطلح الترحيل إلى الشخص الأجنبي المقيم بصفة غير شرعية على إقليم دولة ما، أو انتهاء مدة الإقامة الممنوحة له دون تجديدها، وبالمحصلة فإن الإبعاد يستهدف الأجنبي الذي دخل البلاد بصفة شرعية، ولكن طرأت ظروف بعد حصوله على الإقامة، أصبح بموجبها وجوده يهدد النظام العام للدولة المستقبلة، أما الترحيل فيقتصر على الأشخاص الذين يقيمون بصفة غير شرعية على إقليم دولة ما[12]

ثانيا: العلاقات الليبية–الأوروبية والهجرة غير الشرعية: تطورها وأبرز طرق عبورها.

تشكل العلاقات الليبية–الأوروبية والهجرة غير الشرعية ملفًا معقدًا ومتشابكًا، شهد تطورات كبيرة على مدار العقود الماضية. فليبيا تُعد نقطة عبور رئيسية للمهاجرين الباحثين عن الوصول إلى أوروبا، ما يجعلها في قلب النقاش الأوروبي حول الهجرة غير الشرعية وتطوراتها.

أ– تاريخية التطور في العلاقات الليبية –الأوروبية:

لم تكن مبادرات إيطاليا كافية لمحو إرث عقود من الاستعمار الإيطالي لليبيا، عاد هذا الإرث إلى الواجهة من جديد بعد سيطرة "معمر القذافي" على السلطة عام 1969، حيث حرص على تعريف سياسته مبكرا تجاه إيطاليا بالاستيلاء على أصول الجاليات الإيطالية وطردهم من البلاد، ولم يكن الأمر أفضل حالا بالنسبة إلى فرنسا التي لم تنج من السياسات الخطابية العدائية للنظام الجديد في ليبيا.

بدأت العلاقات بين ليبيا وأوروبا في التحسن مع نهاية الستينيات، وكانت البداية مع فرنسا بعد قرارها خفض الحظر على تصدير الأسلحة لدول الشرق الأوسط التي لا تنتمي إلى خط المواجهة مع إسرائيل، وهو قرار مهّد الطريق أمام فرنسا لبيع طائرات ميراج 5 لنظام معمر القذافي، قبل أن يوقع البلدان اتفاقية في عام 1974, قامت ليبيا بموجبها بتصدير النفط لفرنسا مقابل المساعدة التقنية والتعاون المالي.

بدأت إيطاليا تشعر بالقلق من التقارب الليبي الفرنسي فاندفعت هي الأخرى باتخاذ خطوات للتقرب من معمر القذافي، توجت هذه الخطوات مطلع السبعينيات بتوقيع عدة اتفاقات تجارية في قطاعات الطاقة والأسلحة، لكن علاقات ليبيا مع الأوروبيين سرعان ما شهدت تراجعاً جديداً بسبب الميول القومية لنظام معمر القذافي وانتقاداته لدول أوروبا بسبب دعمها لإسرائيل، فضلاً عن معارضته للتدخل الفرنسي في الصحراء الغربية وتشاد وزائير، هذه الدول كان معمر القذافي يعتبرها عمقا أفريقيًّا لبلاده.

مع مطلع الثمانينيات، كان النزاع بين ليبيا وفرنسا قد بلغ أشده بفعل الحرب في تشاد، حيث وجد البلدان نفسيهما على طرفي نقيض في تلك الحرب، ولم يكن الحال مختلفا في إيطاليا وباقي أوروبا، حيث تسبب دعم معمر القذافي للحركات الانفصالية في أوروبا، مثل منظمة "إيتا" في إقليم الباسك ودعمه للجيش الجمهوري الأيرلندي، في إثارة خلافات واسعة النطاق، ومع اندلاع النزاع بين ليبيا والولايات المتحدة بسبب خليج "سرت" بدا أن علاقات ليبيا مع الغرب بلغت مستوى عالي من التدهور، تفاقم هذا التدهور لاحقاً مع اتهام معمر القذافي بالتورط في إسقاط طائرة ركاب أميركية فوق قرية "لوكيربي" الاسكتلندية عام 1988، وأيضا اتهام فرنسا للقذافي بالتورط في إسقاط طائرة ركاب فرنسية في سماء النيجر عام 1989.[13] وطوال فترة حكم معمر القذافي لليبيا ساءت العلاقات السياسية بين ليبيا ومعظم القوى الأوروبية الكبرى [14]، وقعت خلالها ليبيا تحت طائلة عقوبات صارمة طوال عقد التسعينيات، وتم وضع ليبيا في قائمة الأنظمة المتمردة على سلطة الغرب حتى عام 2003، ثم بدأ التحسن في العلاقات مع أوروبا في العام 1999، بعد التعاون الذي أبدته ليبيا في قضية لوكربي. [15]حيث قررت ليبيا بشكل "غير معلن" التحول عن تلك السياسات الثورية باختيار دور جديد بأدوات تناسب طبيعة النظام الدولي الجديد، وتحسين صورة ليبيا أمام العالم، بما يضمن تجديد شرعية النظام الثوري والخروج من حالة العزلة.[16]

استمر التحسن في العلاقات مع الغرب مع قيام ليبيا بالكشف عن برامج أسلحتها في عام 2003، وموافقتها على إزالة ما لديها من أسلحة الدمار الشامل والتعاون في الحرب على الإرهاب في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، على الولايات المتحدة، وفي 2006، تم رفع اسم ليبيا من قائمة الدول الراعية للإرهاب, وفي عام 2008، تُوجت جهود التقارب مع الغرب بإتفاق رئيس الوزراء الإيطالي "برلسكوني" و"معمر القذافي" بتوقيع اتفاقية بين الدولتين تعهدت فيها إيطاليا بدفع 5 مليارات دولار كتعويضات لليبيا عن فترة الحكم الاستعماري، في مقابل تعهد "معمر القذافي" بالمساعدة في وقف تدفق المهاجرين

الأفارقة إلى إيطاليا عبر بلاده، ومن وجهة نظر الطرفين كان ذلك الاتفاق صفقة رابحة بكل المقاييس، فمن ناحية نجحت سياسة معمر القذافي في ابتزاز أوروبا للحصول على الدعم المالي والسياسي مقابل التحكم في تدفق المهاجرين، وهي قضية أدارها القذافي بكفاءة خلال العقد الأخير من حكمه، ومن ناحية أخرى لم تكن 5 مليارات دولار مبلغا كبيراً بالنسبة لبيرلسكوني مقابل فتح طريق إيطاليا من جديد في مستعمرتها السابقة، وبدا أن إيطاليا حققت نصراً كبيراً في هذا الاتفاق، وأن ليبيا في طريقها للوقوع في فلك النفوذ الإيطالي من جديد.[17]

ب–السياق التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا:

تعد الهجرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي من الظواهر المنتشرة على المستوى العالمي، والتي يشهدها العالم باسره وليبيا ليست بمعزل عن هذه الدول، وهي قديمة قدم التاريخ. ولغايات وأسباب مختلفة، حيث أن المهاجرين يبحثون عن مصادر أفضل للدخل، أو لأسباب أمنية وسياسية هربا من الحرب والقتل والتخريب والعديد من الأسباب الأخرى، وأصبحت هذه الهجرة في الآونة الأخيرة ذات أبعاد مخيفة في ظل تزايد اعداد المهاجرين.

يمكن القول بأن ظاهرة الهجرة بدأت في ليبيا منذ عام 1951م (وهو تاريخ استقلال ليبيا) حيث أنها تعد حديثة، ولكنها تزايدت مع مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وتحديدا في ظل ظهور النفط، فأخذت هذه الظاهرة بالنمو مع تحول ليبيا من دولة فقيرة كانت تعيش على المساعدات الخارجية لتصبح دولة منتجة ومصدرة للنفط، حيث أن ظاهرة الهجرة تطورت من الجانب الشرعي وغير الشرعي وفق العوامل الداخلية والخارجية إلى جانب الأثر الذي ولده النفط والحركة التنموية باعتباره عاملا ساعد على جذب الهجرة إلى ليبيا.[18] وقد مثلت ليبيا وجهة رئيسية للعمالة الوافدة من دول عربية وأفريقية نتيجة التطور السريع الذي شهدته البلاد بعد اكتشاف النفط فكانت بحاجة ملحة إلى العمالة الأجنبية في مشاريع البنية التحتية، وشكلت مصر وتونس المصدر الأساسي للعمالة الوافدة إلى ليبيا[19]، وما زال المصريون يمثلون أكبر شريحة من الرعايا الأجانب في ليبيا حتى اليوم.[20] : إذ راوح عدد العمالة المصرية فيما بين عام 1995م، بين 750 الف و1.5 مليون في عام 2000، وفق إحصائيات ليبية رسمية، وفي السياق ذاته، شجعت ليبيا على قدوم العمالة، وقد وقعت اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع عدد من الدول الأفريقية في هذا المجال، ولا سيما أنها أقل بلدان شمال إفريقيا تعدادا للسكان، واتبعت الدولة الليبية سياسة الأبواب المفتوحة مع المهاجرين من الدول العربية والأفريقية، في ظل حاجتها إلى العمالة المدربة وذات الخبرة خاصة في قطاعي الزراعة والطاقة. [21]

وطوال عقد التسعينيات، تحول اهتمام معمر القذافي بعيدا عن العالم العربي نحو إفريقيا لإحساسه بخيبة الأمل من رد فعل الحكومات العربية إزاء اشتداد عزلته الدولية نتيجة فرض الحصار على ليبيا بعد اتهامه بتفجير الطائرتين: الامريكية والفرنسية، فبدأ يعبر عن سياسة تضامن إفريقي اشتملت على فتح الباب أمام أبناء البلدان الإفريقية الواقعة إلى الجنوب من الصحراء الكبرى. ووقعت ليبيا على سلسلة من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف مع بلدان مثل السودان وتشاد، وأعلنت في الصحف الأفريقية عن تشجيعها لاستقبال العاملين الأجانب. وفي عام 1998، كان للقذافي الدور الرئيسي في إقامة تجمع دول الساحل والصحراء، وهو منظمة تتألف من 21 دولة إفريقية، ومقرها طرابلس، وتقول المنظمة أنها تسعى إلى تسهيل تحرك العمالة المشروعة. [22]

تشير قراءة تاريخ الهجرة غير النظامية في البحر الأبيض المتوسط من ضفته الجنوبية نحو الشمالية، خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، إلى أنها كانت هجرة اقتصادية بالدرجة الأولى. [23]وبالفعل فإن الغالبية العظمى ممن يدخلون ليبيا، وفقا لما تقوله المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وغيرها من خبراء الهجرة، يأتون لأسباب اقتصادية الا أن هذه الأسباب ليست بشكل مطلق، فالبعض أتوا فرارا من الاضطهاد في بلدانهم الأصلية بحثا عن الحماية، حيث لم يعد الأمان

متوفرا. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات موثوق بها، فقد ذكرت الحكومة الليبية في عام 2005م، إن عدد العاملين الأجانب المقيمين فيها بصورة (شرعية) وهم المسجلين رسميا لدى السلطات. يبلغ 600 ألف وإضافة إلى ذلك، تقدر الحكومة أن ليبيا بها ما يتراوح بين مليون و 1,2 مليون مهاجر يتواجدون بصورة (غير شرعية) ويقدر عدد من يدخلون ليبيا سنويا يتراوح بين 700 الف, 100الف مهاجر من كلتا الفئتين (الشرعية وغير الشرعية). وتوجد أسباب عديدة لارتفاع عدد المهاجرين، أولها: صعوبة الرقابة على الحدود الواقع أغلبها في الصحراء مع ستة بلدان مجاورة، وثانيها: أن الاقتصاد المنتعش نسبيا في ليبيا يجتذب إليه الباحثين عن العمل من مواطن البلدان الفقيرة، أما السبب الثالث: فهو أن الحكومة الليبية كانت فيما مضى تتبع سياسة الباب المفتوح للحدود مع العرب أولا ثم مع الأفارقة من بلدان جنوب الصحراء الكبرى فيما بعد.

نتيجة لتضخم أعداد المهاجرين اشتدت مشاعر العداء للأجانب في ليبيا، ووقعت أحداث خطيرة في هذا الصدد ففي أوآخر سبتمبر من العام 2000م، وقعت في مدينة الزاوية غربي طرابلس موجة من الغضب في أوساط السكان الليبيين، وهاجموا مجموعات من المهاجرين الأفارقة، وقتل زهاء 50 شخصا، حسب ما جاء في الأنباء الصحفية، أما الحكومة الليبية فقالت أن عدد المتوفين سبعة. في أعقاب هذه الحادثة بدأت حملة واسعة للقبض على الأجانب. وتفاقمت المشكلة بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين في الوقت الذي بدأت فيه العلاقات تتحسن بين ليبيا وأوروبا، وخاصة بعد أن رفعت الأمم المتحدة العقوبات على ليبيا في سبتمبر 2003م، وبدأت الحكومات الأوروبية وخاصة إيطاليا بالضغط على ليبيا لتحسين الضوابط الخاصة بتدفق المهاجرين من شواطئها، وبدأت إيطاليا في الطرد القصري للمهاجرين وطالبي اللجوء الذين جاؤوا إليها من ليبيا، وأصبحت الحكومة الليبية تقول أن تدفق المهاجرين ينهك موارد ليبيا، ويشكلون مشكلة حقيقية خاصة فيمن يدخلون البلاد بطرق غير شرعية وبلا وثائق. وفي ابريل 2006م ذكرت الحكومة الليبية بمذكرة أرسلتها إلى هيومن رايتس وواتش أن هؤلاء المهاجرين يشكلون تهديدا للأمن العام؛ لذا فإن الأمر يستدعي اتخاذ خطوات قانونية حيالهم، وقال مسؤولون، أنه نظرا لارتفاع البطالة بين الأجانب فقد تصاعدت معدلات الجريمة في ليبيا، حيث أفاد نصر المبروك أمين الأمن العام،(وزير الشؤون الداخلية) حتى مارس 2006م، أن الأجانب يرتكبون 30% من مجموع الجرائم في ليبيا، ودعي مسؤولون بإدارة الهجرة الليبية إلى التعاون مع ليبيا في مواجهة هذه الظاهرة، ووصف مسؤولون ليبيون آخرون البلاد بأنها معرضة لطوفان من المهاجرين، وقد أورد تقرير وفد المفوضية الأوروبية، الذي زار ليبيا في ديسمبر 2004، لبحث مسالة الهجرة، بواعث قلق الحكومة الليبية، حيث خلص التقرير إلى ما يلي:

"طبقا للسلطات الليبية، فإن حركة المهاجرين غير الشرعيين التي لا تخضع لضوابط من وإلى ليبيا وصل إلى حد الأزمة الوطنية، وخاصة فيما يتعلق بالهجرة الوافدة من بلدان جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية، وتشعر السلطات بالقلق حيال إدارة هذا الوضع وعواقبه المحتملة من أنشطة إجرامية، وتدهور في الأوضاع الصحية العامة، والخلل الاقتصادي بسبب الزيادة الشديدة في المعروض من عمالة رخيصة، واحتمال الاختراق الإرهابي، ويبدو أنه لا يكاد يوجد أي فهم لضرورة اتباع نهج استراتيجي لمواجهة المشكلة، إلا على مستوى قلة من المتحدثين على المستويات العليا". ما أكبر الاختلاف ما بين ليبيا اليوم وبينما كانت عليه في استعدادها للترحيب بالأجانب كما قال القذافي منذ سبع سنين".[24]

كان للتحولات السياسية في المنطقة العربية تبعات سلبية على ليبيا خاصة أثناء النزاع فيها، فالشعور بانعدام الأمن والثقة عاملان دفعا المهاجرين إلى الفرار الجماعي من ليبيا من جهة، وفرصة للمهاجرين الأجانب للعبور في ظل غياب قيود الدولة من جهة أخرى، وقد سجلت المنظمة الدولية للهجرة 778,981 مهاجرا فروا أثناء فتره العنف فيها ما بين 2011 و2014، حيث استطاعت نسبة ما يقارب ب 96% منهم عبروا حدود ليبيا البرية قبل أن يرجعوا إلى دولهم الأصلية.

وتظهر الإحصائيات الرسمية الصادرة عبر المنظمة الدولية للهجرة في 2012، أن عدد المهاجرين الذين وصلوا بالقوارب إلى شواطئ أوروبا، يقدر ب 25,935 شخصا إلى لامبيدوزا و 153 إلى مالطا، ويعتبر احد أهم الأسباب في ارتفاع حصيلة المهاجرين، وازدياد أعدادهم والذين يعتبرون ليبيا نقطة عبور لهم يرجع إلى طول الحدود البرية والبحرية، مما يصعب مهمة حرس الحدود في ظل غياب ونقص في الامكانيات المتطورة التي تسهل مهمة مراقبة الحدود.[26]

ووثقت المنظمة الدولية للهجرة ما يزيد عن (432) الف مهاجر في ليبيا في السنوات الخمس السابقة للعام 2019 ودخل أوروبا مند بداية (2018) اكثر من (55) ألف مهاجر ولاجئ عن طريق البحر مقابل (111) ألف شخص دخلوا في 2017, وأكتر من ربع مليون شخص دخلوا في 2016, وفقا لتقارير الأمم المتحدة, حيث تشير التقديرات إلى أن (100) ألف مهاجر يدخلون ليبيا سنويا.[26] وأشارت منظمة الهجرة الدولية أن عدد المهاجرين الموجودين في ليبيا بحلول نهاية سبتمبر 2017بنحو(1415.556), شخص, كما بينت إلى أن ما يزيد على 60%) من المهاجرين في ليبيا ينتمون الي الدول الافريقية جنوب الصحراء؛ بينما قدم(32%) منهم من بلدان الشمال الأفريقي وبنحو (7%)من بلدان آسيوية وشرق أوسطية. [27]

بعد سقوط نظام القذافي في عام 2011م، تغيرت الأوضاع بشكل كبير؛ حيث أصبحت الحكومة الليبية المنقسمة إلى حكومتين متنافستان شرق وغرب البلاد، تمتلك صلاحيات محدودة في مراقبة الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية، وأصبحت ليبيا في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، وهذا أدى إلى زيادة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا إلى اوروبا، وازدهرت التجارة بالبشر حيث استغلت الجماعات المسلحة والعصابات هذه الحالة الفوضوية للربح، ومعها زادت حوادث الغرق والانتهاكات ضد المهاجرين، وكردة فعل، قام الاتحاد الأوروبي بدعم خفر السواحل الليبي من خلال توفير التدريب والمعدات، وقد أسهم هذا التعاون في تقليل تدفق المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط، ولكن أثارت هذه الممارسات مخاوف بشان انتهاكات حقوق الإنسان، واشعل هذا الوضع التوترات السياسية، والخلافات الدبلوماسية مع الدول الأوروبية حول المسؤولية عن المهاجرين، وحصل الأمر نفسه في تونس التي قامت أيضا مدفوعة بضغوطات من الاتحاد الأوروبي بزيادة جهود مراقبة حدودها، بخاصة على طول حدودها مع ليبيا، وبالفعل أدت هذه التدابير إلى تقليل تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا عبر تونس، إلا أن اعتراض المهاجرين عند الحدود وإعادتهم بالقوة إلى ليبيا، أثار مخاوف بشان انتهاكات حقوق الإنسان، ومن جهة أخرى قام المغرب بتكتيف جهود مراقبة حدوده بشكل كبير, إلا أن هذه التدابير لم تحد من تدفق المهاجرين بل دفعتهم إلى البحث عن مسارات أكثر خطورة من ضمنها ليبيا في ضل ما تشهده من فوضى، هذا التحول أدى إلى زيادة عدد وفيات المهاجرين في البحر، وهو ما يسلط الضوء على العواقب غير المباشرة للسياسات الأمنية في مراقبة الحدود[28]

شكلت حالة الفوضى والانفلات الأمني بعد الثورة ترديا على الحدود الليبية مما شكل معه أزمة كبيرة في عملية ضبط المناطق الحدودية الشاسعة لليبيا، وهي حدود تسيطر عليها مجموعات مسلحة، تمارس أعمال غير مشروعة مثل تهريب البشر وتهريب المخدرات وصولا في النهاية إلى أوروبا، حيث انتهكت كل قوانين الهجرة. فالثورة في ليبيا لم تأتي كما توقعها الليبيون على أنها ثورة تغيير نحو دولة المؤسسات تقوم على المشاركة السياسية بأسس ديمقراطية، بل الصورة اختلفت بشكل مطلق حيث بدأت ليبيا تعاني تحت وطاه الفوضى والفساد وحالة من الانقسام والتشرذم والتراجع الكامل على كل المستويات، وأصبحت ليبيا مجرد خارطة جغرافية صماء تسودها الفوضى، والنزاع والانقسامات العرقية بين القبائل والميليشيات والمجموعات العسكرية[29]

ج–طرق العبور:

تتباين طرق الهجرة غير الشرعية، وتختلف فيما بينها، فهي لا تقتصر على طريق معين، فهناك طرق أكثر عرضة للخطر تهدد حياة المهاجرين وللإلمام بهذا الموضوع نتناول طرق التهريب البرية، وأيضا طرق التهريب البحرية.

تتم عملية التهريب للمهاجرين غير الشرعيين عن طريق البر، في الدول الأفريقية التي لا تطل على البحار، حيث تقع عملية التهريب بين الدول التي تمتلك حدود برية مشتركة, وتتسم الطرق البرية للهجرة غير الشرعية بعدة خصائص، تأتي في مقدمتها انخفاض التكاليف، وقلة مخاطرها مقارنة بطرق التهريب البحرية، وبالمقابل يتطلب التهريب عن طريق البر جهود كبيرة، اذ يحتاج المهاجر فيها إلى قطع مسافات طويلة تكون غالبا سيرا على الأقدام فضلا عن المخاطر التي تواجه هؤلاء المهاجرين طوال رحلتهم, وعلى الرغم من اتباع طريقة التسلل لدولة ما بصورة غير شرعية تعد الطريقة الأبرز والأكثر شيوعا في مجال الهجرة غير الشرعية عن طريق البر، إلا أنها لم تحظَ بالاهتمام الإعلامي عند مقارنتها بطرق التهريب البحري. [30]

بالحديث عن مناطق العبور في المتوسط فإن منطقة المغرب العربي ظلت لمدة طويلة طريق للمهاجرين، وقد توسعت هذه الهجرة في الفترة الأخيرة إذ كانت أوآخر سنة 2000 فترة الهجرات المتواصلة سواء نحو الوجهة الأوروبية أو من الدول الأفريقية بوصفها طريق مفتوح لأوروبا، واقع هذه التدفقات لا يقبل الجدل الا ان اعدادهم لا تزال غير واضحة وبالأخص انتشارهم في المنطقة الصحراوية الواسعة فقد نشرت المفوضية العليا للشؤون اللاجئين في سنة 2010 تقريرا لأعدادهم يقدرون بحوالي اكثر من 90 الف مهاجر إفريقي بالجزائر، 1.2 مليون في ليبيا، و 75 ألف بالمغرب في مقابل45 الف بتونس سنويا، وقد تتغير خطوط سيرهم بسرعة طبقا للوضع الجيو سياسي الذي يتجه حاليا نحو ليبيا ايطاليا، وتراجع لعددهم في محور تونس الجزائر فرنسا، ومضيق جبل طارق بين المغرب واسبانيا.[31]

ونظرا لتردي الأوضاع المعيشية في دول جنوب شرق افريقيا (كالسودان، وإريتريا، والصومال، واثيوبيا) لوحظ في السنوات الأخيرة زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين، من خلال تزايد حالات الضبط لهؤلاء المهاجرين، وكانت مصر هي الممر الرئيسي لهم للعبور إلى الدول الأوروبية، وبالتزامن مع ذلك كان لطول الحدود البرية والموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر جعل منها محطة مهمة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول المجاورة لها (النيجر، ومالي، وغانا، وموريتانيا، ونيجيريا). ومنها إلى أوروبا وتعد دول المغرب العربي مجتمعة أحد أهم الطرق البرية الرئيسية للهجرة غير الشرعية إلى معظم دول أوروبا الغربية، وتعد المملكة المغربية واحدة من أهم دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من الدول الأفريقية باتجاه دول أوروبا الغربية، وهذا ما قاد الحكومة المغربية منذ عام 2000 إلى اتخاذ سلسلة من الاجراءات الأمنية لإيقاف تدفقات المهاجرين الأفارقة عبر اراضيها، وأفادت هذه الاجراءات إلى توقيف الاف المهاجرين غير الشرعيين في المدة ما بين " 2000 – 2008 " ومعظمهم يحملون جنسيات دول غرب افريقيا من دول (نيجيريا، والكونغو والسنغال وساحل العاج ومالي) مما اضطر مع المهاجرين غير الشرعيين إلى البحث عن طرق أخرى أقل خطورة، وأضمن في الوصول إلى وجهتهم.[32]

مع ازدياد أعداد المهاجرين غير الشرعيين بدأت تتشكل بعض العصابات والشبكات المتخصصة في تهريب المهاجرين غير الشرعيين، ومعظم فراد هذه العصابات من المغاربة، سعيا للكسب المادي مستغلة ازدياد الرغبة في التنقل غير المشروع. [33]ولوحظ انخفاض في عدد حالات الضبط والتوقيف للمهاجرين غير الشرعيين بعد العام 2003، وهذا يعود إلى تشديد الإجراءات على الحدود المغربية. فضلا عن قيام السلطات المغربية بتفكيك(813) شبكة لتهريب المهاجرين عام 2006 وأكثر من (417) شبكة في عام 2007 نتيجة الإجراءات الرقابية الصارمة التي اتبعتها الأجهزة الأمنية المغربية. [34]شكلت تونس تحوّل كبير على مشهد الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فقد أصبحت نقطةَ عبور رئيسية للمهاجرين

وطالبي اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولا سيما من السودان وتشاد وغينيا ومالي وساحل العاج وغيرها، بهدف الوصول إلى أوروبا كذلك، أرغمت سنواتٌ من الأوضاع السياسية والاقتصادية المُتدهورة في البلاد التونسيين على الهجرة. فقد أدّت التحولات السياسية في منطقة الساحل وليبيا إلى زيادة كبيرة في أعداد الوافدين إلى البلاد. وأرغمت سلسلةٌ من الانقلابات، إلى جانب الأزمة المناخية وتدهور الظروف المعيشية، آلاف الأشخاص على مغادرة أوطانهم. وخصّص الاتفاق الموقّع في العام 2017 بين إيطاليا وليبيا بشأن الهجرة، بدعمٍ من الاتحاد الأوروبي، أموالًا لإنشاء مراكز احتجاز وتحويل الجماعات المسلحة إلى خفر سواحل. وتسبّب هذا الاتفاق، عن غير قصد، بتوجيه المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى نحو تفضيل الدخول إلى تونس بدلًا من ليبيا.

فشلت السلطات التونسية في وضع استراتيجيةٍ شاملةٍ لإدارة تدفّق المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد لجأت هذه السلطات إلى سياسات غير متّسقة، وتدابير قمعية، وتكتيكات قصيرة المدى نابعة من عقلية أمنية، وقائمة بصورة أساسية على الطرد الجماعي للمهاجرين وطالبي اللجوء إلى المناطق الحدودية. هذا وساد في تونس اقتصاد هجرة مزدهر ينطوي على شبكات تهريب فاعلة في بلدٍ يرزخ تحت أزمات اقتصادية ومناخية[35]وبالمقابل تحتل تونس مكان مهمة من بين دول المغرب العربي، نظرا لقرب سواحلها البحرية من سواحل دول جنوب أوروبا، على سبيل المثال تشكل المسافة بين ميناء المهدية التونسي وجزيرة لامبيدوزا الإيطالية 60 ميلا بحريا، ولهذا عدت تونس عنصر حيويا وشريكا مهما بالنسبة لإيطاليا من بين دول المغرب العربي لمراقبة تدفقات الهجرة غير الشرعية؛ إذ أعلنت السلطات الإيطالية في عام 2013 عن تقديم الدعم الامني للأمن التونسي، وتدريب قوات مراقبة الحدود التونسية، والتنسيق في مجال تسليم المهاجرين غير الشرعيين الذين يحملون الجنسية التونسية إلى بلدهم وترحيلهم قسرا[36]

تفيد معظم الدراسات والملاحظات الميدانية أن المهاجرين يأتون إلى ليبيا عبر الصحراء الكبرى، ومن بلدان عربية أخرى من المغرب العربي والمشرق العربي للاستقرار المؤقت في ليبيا، ثم مواصلة الهجرة غير الشرعية أو السرية عبر البحر الأبيض المتوسط إلى جنوب إيطاليا، ويساعد على هذه الهجرة إلى ليبيا حدود ها الواسعة سواءً الصحراوية أو البحرية. [37].وتعتبر ليبيا منطقة جذب للمهاجرين من دول جنوب الصحراء وذلك لمساحتها الجغرافية الكبيرة حيث تقدر مساحتها ما يقارب 2 مليون كيلو متر مربع أغلبها أراضٍ صحراوية مترامية خالية من السكان، ساحلها على حوض البحر الأبيض المتوسط طويل يقارب 2000 كلم وهو يمثل بوابة هامة تجاه أوروبا، والكثافة السكانية منخفضه والسوق فيها يحتاج إلى اليد العاملة، يمثل موقع ليبيا بوابة هامة تجاه أوروبا، ويساعد في ذلك كثرة المنافذ البرية حيث يوجد بها عشرة منافذ نحو دول جنوب الصحراء معظمها تعتمد على أساليب عمل بدائية. بالإضافة إلى هشاشة مؤسسات الدولة، وانحصار دورها في التعاطي بجدية مع ملف الهجرة غير الشرعية، وغياب التنسيق والتعاون الأمني بين ليبيا ودول الجوار.[38]

وتشكل الصحراء الكبرى أكثر من 90% من مساحتها، ويقطن معظم سكانها المناطق الساحلية المطلة على البحر المتوسط، الذي يبعد عن اقرب نقطة له في الأراضي الإيطالية جزيرة لامبيدوزا بمسافة 300 كيلو متر تقريبا. وتشترك ليبيا في حدودها الشرقية والجنوبية والغربية مع كل من مصر ب 1150 كيلو متر, وتشاد 1055 كيلو متر, والجزائر 982 كيلو متر, وتونس 459 كيلو متر, والسودان 383 كيلو متر, والنيجر 354 كيلو متر، ومعظم حدودها البرية الواقعة في الصحراء غير مرسمة بعلامات حدودية. [39]

وأصبحت الحدود الليبية غير منضبطة مما عزز ذلك دخول مهاجرين قادمين من النيجر وغرب إفريقيا، ومن تشاد، ومن السودان وشرق إفريقيا لتكون ليبيا مسرحا للمهاجرين غير الشرعيين[40]، وتظهر الدراسات أن هناك حوالي 5.6 مليون مهاجر في هذه المنطقة يشملون 3.6 مليون مهاجر غير موثق، وأصبحت دول جنوب شرق البحر المتوسط بدرجة كبيرة

دول عبور وهجرة وفي الحالات التي يحاول فيها المهاجرين الدخول إلى أوروبا. [41]وتمتلك ليبيا أكبر احتياطيات النفط الخام في القاره الأفريقية، وتحتل المرتبة الثانية بين أغنى دول القارة بعد جنوب افريقيا.[42]

ويضاف إلى ذلك التباين الشديد بين ضفتي غرب المتوسط الذي يترجم مدى التباين الاقتصادي بين الضفتين؛ ففي الشمال الغربي دول متقدمة في كل المؤشرات من احصائيات الناتج المحلي، ومستوى الاستثمار، وهياكل الإنتاج، والمالية العامة، اضافة للتباين التكنولوجي والتباين في مقاييس جودة التعليم، هذه الظروف جعلت المنطقة الشمالية منطقة جذب للأفراد ورؤوس الأموال على حساب دول الجنوب المتمثلة في الدول المغاربية بالأساس ودول جنوب الصحراء الكبرى بشكل عام، الغنية بالموارد الأولية والغارقة في الأزمات الأمنية والصراعات البينية، يضاف لذلك غياب تام للحكم الرشيد ومسائل التحول الديمقراطي الذي يندر بأزمات سياسية دورية.[43]

تشكل هذه الهجرة مشكلة اجتماعية وأمنية لإيطاليا جراء تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذين ينطلقون من السواحل الليبية، ويصلون خصوصا إلى جزيرة لامبيدوزا، ففي سبتمبر واكتوبر من العام 2004 تم توثيق 1800 مهاجر سري، ومن هذه المنطقة أعيد أكثر من 1150 منهم إلى حيث انطلقوا من ليبيا، وتحاول السلطات الليبية والإيطالية اتخاذ إجراءات مشتركة لمواجهة المشكلة.

وتفيد معظم الدراسات الميدانية ان معظم المهاجرين غير شرعيين يأتون إلى ليبيا عبر عدة منافذ، ويمكن تحديدها في نقطتين:

1-المنافذ الحدودية الجنوبية، وخاصة الحدود مع النيجر وتشاد والسودان، وهم غالبا مواطنو البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

2-المنافذ الحدودية مع مصر وتونس والجزائر والسودان، وهم العرب وبعض الجنسيات الأخرى غالبا من بعض الجنسيات الآسيوية.[44] .

وسواء أكان الوافدون مهاجرون او طالبي لجوء او لاجئين، فإنهم يدخلون ليبيا من خلال طرق التجارة والقوافل والهجرة القديمة التي كانت تستخدم من قرون بعيدة، وأكثر هذه الطرق شيوعا لدى من التقت بهم هيومن رايتس وواتش هو الطريق الممتد من السودان أو تشاد عبر الصحراء في الجنوب إلى مدينة الكفرة الليبية الواقعة في الجنوب الشرقي يدخل أبناء شرق افريقيا وأحيانا (الاسيويين) ليبيا من هذا الاتجاه، أما المسافرون من السودان فكثيرا ما يقطعون الرحلة لبضعة ايام يتوقفون خلالها في الكفرة، والمحطة التالية للكفرة هي بنغازي ثم في نهاية المطاف إلى العاصمة طرابلس.

ويدخل البعض إلى ليبيا بطرق اخرى، فقد ذكر أحد المسؤولين الليبيين المختصين بشؤون الهجرة أن المسؤولين التونسيين يقومون أحيانا بالتخلص من المهاجرين الذين وفدوا إلى تونس بإلقائهم على الجانب الليبي من الحدود بين البلدين، أما بعد القبض عليهم وهم يحاولون الهجرة إلى أوروبا، وأما بعد أن تنتهي تصاريح العمل أو الدراسة التي يحملونها.[45]

وقد سمحت حدود ليبيا المترامية الاطراف وهشاشة الجانب الامني بان تكون بلد عبور ومقصد في ان واحد، الامر الذي بات يهدد الاستقرار والسلم الاجتماعي على المستويين الوطني والاقليمي. [46]

وقد تنوعت الطرق التي يسلكها المهاجرين من ثلاثة مناطق اساسية التي تشمل كل من منطقة القرن الإفريقي والشرق الأوسط والمغرب العربي، وهي هجرة تتكون من مسارات ثلاثة ترتبط الأولى بالوصول إلى ليبيا والثانية العبور نحو مناطق الساحل للتجمع، أما الثالثة فتتمثل في معضله العبور نحو الضفة الأوروبية، وعلى هذا تم تحديد هذه المسارات كالتالي:

أ. المسار الأول: ينطلق من السودان عبر الحدود المصرية ومنها لمنطقة الواحات في ليبيا وصولا لاجدابيا والبريقة.

ب. المسار الثاني: من السودان إلى منطقة جنوب غرب ليبيا ومن تم لمنطقة اجدابيا والبريقة وصولا لأوروبا.

ج. المسار الثالث: ينطلق من تشاد والنيجر وصولا لمنفذ السارة البري ويسلك المهاجرون مناطق الصحاري الحارة نحو المدن الساحلية. [47]

ثالثا: السياسات المتخذة للنظم المختلفة تجاه الهجرة غير الشرعية:

تحولت الهجرة غير الشرعية إلى أداة سياسية تستخدمها الأنظمة والحكومات الليبية والأوروبية بشكل مختلف، يحاول كل طرف ان يستفيد من الآخر بشكل أو بآخر على حساب المهاجرين أنفسهم، الذين يجدون أنفسهم في مرمى مصالح سياسية مختلفة، لتوضيح ذلك تم تقسيم هذه الجزئية من البحث كما يلي:

أ-السياسيات الحكومية في ليبيا تجاه الهجرة غير الشرعية:

يضل ما تشهده ليبيا منذ عقود سابقة، ولما تولد من اثار محتملة في العديد من الجوانب فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ستكون ذات تأثير على مواقف وسياسات السلطات الرسمية داخل ليبيا، أو من جانب آخر فإن هذه المواقف ستعكس مدى إدراك صانعي القرار في ليبيا إلى اعادة النظر في الهجرة غير الشرعية التي تشهدها المنطقة، وخاصة من حيث تأثيرها أو علاقتها بالأمن القومي الليبي، وفي ظل ما تشهده ليبيا من تحولات سياسية فان الهجرة غير الشرعية مرت بعدة مراحل.[48]

عهد القذافي: (1969-2011)

أدرك القذافي بالتجربة ان الانتصار في الحروب لا يتمحور فقط حول استخدام القوة العسكرية التقليدية، خاصة في مواجهة خصوم يتفوقون فيها بشكل بارز، ومن خلال نفوذه الكبير في القارة السمراء وعلاقته الواسعة مع حركات التمرد التي تتحكم في طرق التهريب وقبضته الأمنية الصارمة، نجح معمر القذافي في امتلاك أكبر قدر من التحكم في موجة الهجرة المتدفقة. في الواقع كان معمر القذافي يستخدم سلاحا مجربا من قبل الاوروبيين أنفسهم، فمنذ الحرب العالمية الثانية تمت هندسة 56 أزمة تهجير قصري ناجحة لتحقيق اهداف سياسية، أي بمعدل أزمة واحدة على الأقل كل عام، وكما يدرك الأوروبيين قدرة القذافي على السيطرة على الأمور فإنهم يقدرون مدى جدية تهديداته أيضا بأن يحول قارة أوروبا المسيحية إلى سمراء .خاصة وأنه قبل ستة أعوام فقط من قمة طرابلس وبالتحديد في عام 2004 أغرقت ليبيا شواطئ لامبيدوزا بأكثر من 9000 مهاجر في إطار توظيف معمر القذافي للهجرة غير الشرعية في العمل السياسي، دافعا الاتحاد الاوروبي إلى ابرام اتفاق سريع تم بموجبه رفع الجزء المتبقي من العقوبات الغربية المفروضة على ليبيا مقابل ضمان تعاون السلطات الليبية في وقف تدفق المهاجرين، وكانت تقديرات الاتحاد الاوروبي للأرقام المتوقعة للتدفقات مخيفة بما يكفي قدرت ما بين 750 ألف، إلى مليون مهاجر. لقد أتقن القذافي استخدام ورقة الهجرة غير الشرعية، واستمر على ممارستها من وقت لآخر، ففي عام 2006 انتزع القذافي حزمة مساعدات مالية كبيرة مقابل تجديد التزامه بوقف تدفق الهجرة، وبعدها بعامين فقط أبرم صفقته الكبرى، وحصل بموجبها على 5 مليارات دولار ثمنا لتسوية استحقاقات ليبيا عن فترة الاستعمار الايطالي وفي عام القمة 10/20 /2010 نجح القذافي ايضا في انتزاع مساعدات مالية ومعدات بحرية من الاتحاد الاوروبي تحت شعار مكافحة الهجرة، آخرها كان مبلغ نصف مليار يورو قبل بضعة أشهر من اندلاع موجة الربيع العربي في تونس المجاورة أوآخر نفس العام.[49]

وفيما يلي أبرز محطات التجاذب بشأن الهجرة غير النظامية بين ليبيا والأوروبيين.

اتفاقيات ليبية إيطالية:

بدأت ليبيا في عقد اتفاقيات بخصوص الهجرة غير النظامية مع إيطاليا، حيث وقع الطرفان في 3/يوليو/ 2003 على مذكرة تفاهم للحد من تدفق المهاجرين غير النظاميين عبر البحر المتوسط، من خلال تسيير دوريات برية وبحرية وجوية مشتركة، وقيام قوات إيطالية بعقد دورات تدريبية لقوات شرطة ليبية لتعقب الجماعات المتورطة في تهريب البشر. وفي الثالث من أكتوبر/ 2004، زار رئيس الوزراء الإيطالي في تلك الفترة "سيلفيو برلسكوني" طرابلس وأجرى مباحثات مع العقيد الراحل معمر القذافي حول موضوع مكافحة الهجرة. وبموجب التفاهمات بين البلدين قدمت إيطاليا لليبيا معدات ومساعدات فنية، تمثلت في 30 آلية عسكرية وطائرتين بمحركين، ومروحية وطائرتي استطلاع بحري، وأربع سفن بحرية يعمل على متنها أفراد من خفر السواحل والشرطة الليبية ويساعدهم 150 شرطيا إيطاليا.

وتكررت اللقاءات بين المسؤولين الليبيين والإيطاليين، ووقعا في ديسمبر 2007 على اتفاق يقضي بتسيير دوريات مشتركة على طول السواحل الليبية، وأكدت اتفاقية تالية بين البلدين في أغسطس من نفس العام على هذا الهدف. وخلال زيارة قام بها إلى إيطاليا في 31 أغسطس 2010، [50] طالب معمر القذافي أوروبا بتقديم الدعم المالي والتقني لمواجهة الهجرة غير الشرعية التي باتت ليبيا المعبر الرئيسي لها. مهددا بوقف تعاونه في حال عدم الاستجابة لمطلبه، تصريحات معمر القذافي تكررت لدى افتتاحه القمة الثالثة بين الدول الأفريقية والاتحاد الأوروبي. بتاريخ 29 نوفمبر، في العاصمة الليبية طرابلس. وقال القذافي أمام وزراء ورؤساء دول وحكومات نحو 80 دولة إنه في تلك الحالة ستصبح قارة أوروبا "المسيحية البيضاء" "سوداء". وذكر معمر القذافي أن بلاده تريد من الاتحاد الأوروبي 5 مليارات يورو على أن تقوم بلاده في المقابل بوقف قوارب تهريب البشر التي تنطلق من السواحل الليبية إلى أوروبا.

وتشتكي ليبيا من عدم حصولها إلا على جزء طفيف من المساعدات التي طلبتها من الاتحاد الأوروبي وهي 50 مليون يورو على مدى عامين للمساعدة على منع تدفق اللاجئين غير الشرعيين ومراقبة الحدود. ويقول معمر القذافي ان وقف تدفق المهاجرين عبر المتوسط هو مسؤولية أوروبا والدول الأفريقية.[51]

وفي ظل نظام حكم معمر القذافي، كانت ليبيا تستخدم موضوع الهجرة كوسيلة للضغط على أوروبا، من خلال فتحها أو إغلاقها صمام الخروج وفقًا لتقدير حالة العلاقات مع الدول الأوروبية، خصوصا إيطاليا. وبين العامين 2008 و2011، توقَّف تدفق المهاجرين إلى أوروبا بعد توقيع معاهدة بين ليبيا وايطاليا، تعهدت بموجبها الاخيرة بتقديم خمسة مليارات دولار إلى ليبيا في مقابل وضع ضوابط أكثر صرامة على تدفقات الهجرة غير الشرعية [52]وقد استطاع العقيد معمر القذافي تحويل ورقه المهاجرين في ليبيا إلى وسيلة ضغط يلوح بها في وجه دول الاتحاد الأوروبي لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية. [53]

2–فترة ما بعد الثورة:

منذ الايام الاولى للثورة الليبية استدعى معمر القذافي وزراء الاتحاد الاوروبي في العاصمة طرابلس ووجه لهم انذار بوقف دعم المتظاهرين والا فسوف يقوم بتعليق التعاون معهم بشان الهجرة، كان ذلك يعني أن أوروبا سوف تواجه طوفان بشريا من المهاجرين من شمال إفريقيا، وبحكم الخبرة التاريخية فإن الأوروبيون يدركون مدى جدية وخطورة هذه التهديدات، ولكن القبضة الحديدية التي أعطت القذافي هذا التحكم الهائل في تدفقات المهاجرين سرعان ما انهارت في اعقاب الإطاحة به في اغسطس 2011 واستقبلت لامبيدوزا اكثر من 30,000 مهاجر اثناء الفترة من فبراير إلى ابريل 2011.

مع انهيار نظام معمر القذافي انخفض ضغط الهجرة بشكل كامل تقريبا، وظلت حالات الهجرة في عام 2012 منخفضه جدا، ولكن العام الثاني شهد الدروة في أعداد المهاجرين من ليبيا، بعد انهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية لنظام القذافي، واقتسمت الميليشيات الجهوية والقبلية السلطة والسلاح، وتحالفت عصابات التهريب مع الميليشيات المسلحة لتحويل ليبيا

إلى مركز إعداد لوجستي للهجرة غير النظامية، وصار المهربون يديرون أنشطتهم من خلال صفحات علنيه على مواقع التواصل الاجتماعي, قبل أن تصل الهجرات إلى مستوى مذهل عام 2014 بوصول 170 الف مهاجر إلى إيطاليا، وهو اكبر تدفق على بلد واحد من تاريخ الاتحاد الاوروبي. [54]

دخلت ليبيا مرحلة مضطربة من عدم الاستقرار والصراع الداخلي؛ وقد أدى هذا الوضع إلى تداعيات أمنية خطيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط أثرت بشكل مباشر على أمن الاتحاد الأوروبي ومصالحه الاستراتيجية. فمن ناحية، أصبحت السواحل الليبية بوابة رئيسية لتدفقات الهجرة غير النظامية نحو أوروبا؛ مما خلق تحديا إنسانيا وأمنيا للاتحاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى تُمثل ليبيا لاعبًا مهما في معادلة أمن الطاقة بالنسبة لأوروبا بفضل احتياطاتها الكبيرة من النفط والغاز وموقعها الجغرافي الاستراتيجي. وبين هذين البعدين، تستعر على الأراضي الليبية توترات جيوسياسية متعددة الأوجه (صراع على السلطة بين الشرق والغرب، وهيمنة المليشيات المسلحة، وتدخلات أجنبية إقليمية ودولية) وجميعها تنعكس على أمن دول حوض البحر المتوسط ككل.[55]

تغيرت الأوضاع بشكل كبير، وأصبحت ليبيا في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار وهذا أدى إلى زيادة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا إلى أوروبا، وازدهرت التجارة بالبشر حيث استغلت الجماعات المسلحة والعصابات هذه الحالة الفوضوية للربح من خلال تهريب واستغلال المهاجرين، ومن هنا زادت حوادث الغرق والانتهاكات ضد المهاجرين[56], ووصفت الحدود الليبية بالحدود الرخوة، نتيجة الأزمات الداخلية وعدم سيطرة الدولة الليبية على كامل حدودها، فحالة عدم الاستقرار الأمني عقب الثورة جعلت منها دولة مصدر ومستقبل وعبور، فقد تبع سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا انهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة، ما نتج عنه غياب دور المؤسسات الأمنية والعسكرية الرسمية، مما جعل السنوات التي أعقبت سقوط النظام تتسم بعدم الاستقرار والانفلات الأمني، وتحولت معها ليبيا إلى وجهة مفضلة للهجرة غير الشرعية تجاه أوروبا نظرا إلى قربها من السواحل الأوروبية، والجدير بالذكر هنا أن ليبيا كانت قد تمكنت قبل ثورتها من خفض عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين عبروا البحر التوسط من ليبيا إلى أوروبا في عام 2010 حيث بلغ 234 مهاجرا فقط. [57]

من أجل التصدي لهذا التحدي، المتمثل في الهجرة غير الشرعية قام الاتحاد الأوروبي بدعم خفر السواحل الليبي من خلال توفير التدريب والمعدات، وقد أسهم هذا التعاون في تقليل تدفق المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط، إلا أن تعامل ليبيا غير الإنساني مع المهاجرين واحتجازهم في ظروف لا إنسانية، أدى إلى إدانات دولية. وقد أثارت هذه الممارسات مخاوف بشان انتهاكات حقوق الانسان واشعل هذا الوضع التوترات السياسية وعدم الاستقرار داخل ليبيا، فضلا عن الخلافات الدبلوماسية مع الدول الأوروبية حول المسؤولية عن المهاجرين، وحصل الأمر نفسه في تونس التي قامت ايضا مدفوعة بضغوطات من الاتحاد الاوروبي بزيادة جهود مراقبة حدودها، بخاصه مع ليبيا، وقد نجحت هذه التدابير في التقليل من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا عبر تونس، الا أن ظهور تقارير عن اعتراض المهاجرين عند الحدود واعادتهم بالقوة إلى ليبيا، حيث يواجهون ظروفا صعبة وسوء معاملة أثارت مخاوف بشأن انتهاكات حقوق الانسان وهذا دفع بالنقاد من منظمات الإغاثة والمدافعين عن حقوق المهاجرين إلى التعبير عن انتقاداتهم لهذه السياسات، ومن جهة اخرى قام المغرب بتكتيف جهوده بمراقبة حدوده بشكل كبير خصوصا على طول حدوده البحرية مع اسبانيا، لكن على الرغم من ان هذه التدابير أدت إلى تقليل عدد محاولات العبور إلى إسبانيا الا إنها دفعت المهاجرين إلى البحث عن مسارات اكثر خطورة. [58]

بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي، وقعت إيطاليا والمجلس الوطني الانتقالي الليبي في 18 يونيو/حزيران 2011 بمدينة نابولي الإيطالية اتفاقا لإدارة تدفق المهاجرين، يضمن التزام الجانبين "بتقاسم إدارة ظاهرة الهجرة غير النظامية عبر تطبيق الاتفاق الإيطالي الليبي للتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والهجرة السرية".[59]

شهدت ليبيا نزاعا مسلحا في صيف 2014 حين انقسمت السلطة السياسية فيها بين حكومتين، حكومة معترف بها في الشرق، واخرى مناوئة لها في الغرب, سيطرت على العاصمة في أغسطس 2014م بمساندة تحالف جماعات مسلحة تحت مسمى "فجر ليبيا". وبذلك وفرت الفوضى الأمنية الناتجة عن النزاع العسكري المستمر بين قوات هاتين السلطتين أرضا خصبة للهجرة غير الشرعية عبر سواحل ليبيا التي تفتقد الرقابة الفعالة في ظل الإمكانات المحدودة لقوات خفر السواحل الليبية وانشغال السلطات بالحرب الأهلية الدائرة في مناطق متفرقة، ودعا رئيس الحكومة التي تدير العاصمة الليبية طرابلس "خليفة محمد الغويل" الاتحاد الأوروبي إلى مساعدة هذه السلطة غير المعترف بها دوليا في جهودها لمكافحة الهجرة غير الشرعية، عبر الاتصال بها مباشرة. وقال الغويل المكلف بتسيير أعمال هذه الحكومة لوكالة فرانس برس "ندعو الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي وخاصة إيطاليا وجنوب أوروبا لمساعدة حكومة الانقاذ الوطني في طرابلس". وأوضح "يجب الاتصال بها مباشرة لمناقشة امكانية المساعدة للحد من تفاقم هذه الظاهرة، في محاولة منه لاستخدام ورقة الهجرة غير الشرعية كسيلة ضغط سياسي لانتزاع الاعتراف الدولي الذي تفتقده حكومته.[60]

وبرغم كل ما بدل من جهود إلا أن استراتيجية الأوروبيين في التعامل مع أزمة المهاجرين تصطدم بانتقادات ليبية ودولية، حيث قال رئيس حكومة الوفاق الليبية فائز السراج، في أبريل/ 2017، إن دول الاتحاد الأوروبي لم تساعد ليبيا إلا بوعود فارغة.[61]

ب–التعامل الأوروبي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

احتلت قضية الهجرة غير الشرعية مكانة مركزية داخل الاتحاد الأوروبي علي مدي عقود، حيث كانت الهجرة تعالج في أوروبا علي أنها قضية اجتماعية – اقتصادية. لكن بدءا من تسعينيات القرن الماضي، أخذت القضية تتحول تدريجيا إلى قضية سياسية – أمنية بالدرجة الأولي، لا سيما مع انتشار مفهوم الأمن المجتمعي، وعدت الهوية أحد موضوعات الأمن التي يجب حمايتها، في ظل الربط بين الهجرة، والجريمة، والإرهاب. وفي هذا الإطار، تعمد أوروبا إلى تكثيف استخدام الإجراءات والآليات الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، والحد منها، حيث انفقت مبالغ مالية كبيرة في أنظمة المراقبة الإلكترونية لمراقبة الحدود وحمايتها. [62]

منذ ذلك الوقت اصبح يلاحظ اهتماما متزايدا للأوروبيين بهذه الظاهرة، بغرض الحد من أثارها السلبية، لا سيما في ظل اعتماد الدول الاعضاء في الاتحاد لأليات أمنية تهدف بالأساس إلى منع التدفقات البشرية العابرة للحدود والوافدة إلى الأراضي الأوروبية من دول الجنوب، حيث أصبحت الهجرة غير القانونية من أكثر الهواجس الأمنية التي تهدد أمن واستقرار دول ومجتمعات القارة العجوز لما تفرزه من مشكلات ومخاطر سياسية واقتصادية، وثقافية، واجتماعية وحتى بيئية وصحية وعلى هذا الاساس، فقد أصبح ينظر إلى امن دول ومجتمعات وافراد أوروبا من زاوية ارتباطه بنمط جديد من التهديدات غير العسكرية ذات الطابع المجتمعي، ومنها الهجرة غير الشرعية، في ظل تعزيز السياسات الأوروبية لغلق الحدود ومنع هذا النوع من الهجرات بسبب تنامي المعاداة للمهاجرين وتكريس صورة سلبية عنهم.

ومع تحول قضايا الهجرة من كونها قضايا اقتصادية في الماضي إلى قضايا أمنية في المقام الأول في الوقت الراهن، والإقرار بحقيقة ان أوروبا هي قارة المهاجرين لما توفره من عوامل الجذب، ومع تزايد ظاهرة كره الأجانب في المجتمعات الأوروبية بصورة جعلت الاحزاب اليمينية المعبرة عن هذا التوجه في صدارة المشهد السياسي الأوروبي الحالي، تبنى قادة

الاتحاد الأوروبي مقاربة أمنية ظلت القاعدة الرئيسية في معالجة قضايا الهجرة بالرغم من التركيز في الشق السياسي والاقتصادي لمحاربة الظاهرة في إطار سياسة الجوار الأوروبي الجديدة خاصة تجاه دول الضفة الجنوبية للمتوسط اعتمدت فيها الدول الأعضاء داخل هذا الاتحاد على ما عرف بالاقتراب العالمي للهجرة، الذي ركز على الدخول في شراكة حقيقية مع الدول المصدرة للهجرة، وبروز ما سمي باتفاقيات الحركة في الفكر الأوروبي الهادفة إلى خلق بيئة مناسبة اقتصادية واجتماعية في تلك الدول؛ بما يقلل من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى القارة الأوروبية. [63]

أ–نظرية الأمننة:

يعد البعد الامني بمفهومه الواسع، والبعد الاقتصادي من أهم أبعاد الأمن التي تشكل أولوية للأمن الاوروبي سواء على مستوى الدول، أو على مستوى الاتحاد، ونظرا لتأثير ظاهرة الهجرة، وتحديدا الهجرة غير الشرعية، على هذين الجانبين، فقد مثلت قضية الهجرة غير الشرعية تهديدا أمنيا مباشرا ينبغي مواجهته، بل والتعامل معه كقضية تهديد على نفس مستوى قضايا الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وغيرها، وتعد مدرسة كوبنهاغن المدرسة الرائدة في مجال دراسات الأمن، والتي جاء اسهامها على وجه التحديد من خلال إسهامات "باري بوزان"–و"اولي ويفر".[64]

وتشير مدرسة كوبنهاغن إلى أعضاء معهد كوبنهاغن لا بحاث السلام، وابرزهم "باري بوزان" وأولي ويفر", الذين صاغوا مفهوم الامننة استجابة لسلسة من المناقشات حول معنى الأمن في التسعينات، وكان المفهوم يصور تقليديا من الناحية العسكرية، كمسألة تتعلق بقدرة الدولة على الدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية لبقائها ومع ذلك ظهر جيل جديد من الباحثين سعى إلى توسيع المفهوم ليشمل مجموعة أوسع من القضايا بما في ذلك حقوق الانسان والفقر والبيئة والمجتمع وما إلى ذلك.[65]

تعود جذور النظرية للعمل الذي قام به الباحثان حول الأبعاد الخطابية للأمن في إطار فريق العمل في مدرسة كوبنهاجن، وقد تحمل النظرية بعض من الملامح البنائية والواقعية إلا أنها تختلف مضمونا في بعض الافتراضات، فهي تتعلق بالقضايا المؤمنة لأغراض متعددة ومدى تطابق الخطابات الرسمية مع السلوك العام، فهي تدرس كيفية تحول بعض القضايا من فاعل إلى مشكلة أمنية ثم اتخاذها كذريعة لاستخدام التدابير الاستثنائية لحلها، ويكمن التحدي في مدى امكانية اقناع الجماهير بهذا. [66]

يقصد بكلمة الأمننة اصطلاحا اضفاء الطابع الامني على قضية او مشكلة ما لمعالجتها، بمعنى نقلها من مستوى السياسة العادية إلى الحالة الاستثنائية. بحيث أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إحدى القضايا الأساسية في المسائل الأمنية الجديدة، وقد تزامن ذلك مع تطور وتوسع استخدام مفهوم الامن الذي أصبح يشمل قضايا ذات أولوية بعد الدولة، التي لم تعد الفاعل الرئيسي والوحيد في حقل الدراسات الأمنية، بل امتد هذا الحقل ليشمل أمن الإنسان والمجتمع.

وفي نفس السياق تعد الاسهامات النظرية لمدرسة كوبنهاجن المرجعية المعرفية لمسألة الربط بين الامن والهجرة غير الشرعية، والتأكيد على تحول هذه الظاهرة من ظاهرة اقتصادية يتم التعامل معها في إطار السياسات الروتينية إلى ظاهرة أمنية ينظر اليها كمصدر تهديد لهوية المجتمع، ومن ثم تصنيفها ضمن الامن المجتمعي. وتعتبر نظرية الأمننة من أهم النظريات التي جاءت بها مدرسة كوبنهاجن لتقوم فرضيتها الرئيسية على تأثير البنية الخطابية في تشكيل الفعل الأمني على ظاهرة لم تكن في السابق تشكل تهديد، غير أنه تم لاحقا أمننتها عبر حصر الخطابات النخبوية في أمر ما على انه يشكل تهديدا امنيا يستدعي اجراءات استعجالية لإدارته واحتوائه، ومن ثم اضفاء الطابع الأمني على مجال معين من السياسة العامة يقوم بواسطة عملية خطابية. [67]

إن الجوهر الأساسي لنظرية الامننة هو اعتبار الامن فعلا خطابيا، فبمجرد وصف شيء ما بانه مسألة أمنية يجعله كذلك. وقد اعتبر "ويفر" وهو من اهم منظري مدرسة" كوبنهاجن" ان شيئا ما او قضية ما يمثل مشكلة أمنية متى أعلنت النخب انه كذلك، وعليه تصبح قضية ما أمنية متى تم تقديرها عبر خطاب أمني على انها تشكل تهديدا وجوديا يتطلب إجراءات عاجلة. وبناء عليه يتم تسيس القضية أولا قبل أن يتم أمننتها – ومما لا شك فيه فقد ظلت قضية الهجرة الأكثر تسيسا في سياسة الاتحاد الأوروبي منذ بداية ما يسمى بأزمة الهجرة في عام 2015م . ومن ثم يمكن فهم التسيس كعملية ذات ثلاثة أبعاد هي: تنامي أهمية القضية، واستقطاب الآراء حولها، وأخيرا توسيع وتعبئة جهات الفاعلين والجماهير. وهكذا يعتبر التسيس عملية يتعمد الفاعلون فيها إثارة قضايا مثيرة للجدل يتردد صداها على نطاق شعبي واسع في المؤسسات السياسية والمجتمعية والإعلامية. [68]

يرى "ويفر" أن تحديد المشكلة الأمنية يعتبر الخطوة التأسيسية الأولى لبناء الإطار المعرفي للأمننة، هذه المشكلة نفسها تكون موضوع الأمننة، وبمعنى آخر هي القضية او الشيء الذي يصبح موضوع التهديد الفعلي او المحتمل، وتحديد المشكلة الأمنية يتم من طرف الدولة –دولة الجذب –وبالتحديد من طرف المتواجدين في دائرة السلطة عن طريق خطاب رسمي.

ومما يزيد من حدة المشكلة وخطورتها استعمال وتوظيف مفردات ذات دلالات قوية وبليغة عبر وسائل الاعلام، بحيث يرى "ويفر" بالرغم من الدور المحوري الذي تلعبه النخبة الحاكمة في صياغة وتعريف وتصور للمشكلة الأمنية التي يتوجب أمننتها، غير أنها لا تتم بدون تدخل أو مشاركة المجتمع، بفضل تبنيه الامن المجتمعي كإطار بديل عن الأمن القومي (مرجعية امن المجتمع بدل امن الدولة) وكذلك تبني المجتمع لمفهوم لغوي للأمن يستند على البنية الخطابية للفعل، فينظر إلى الامن حيث هو فعل خطابي، فتصبح قضية امننة توظف عبر خطاب لأغراض مختلفة لم تكن من المعضلات الأمنية في السابق، التي هي نتاج سياسة القوة اللغوية والتعبيرية للفواعل الأمنية، ويوضح "ويفر" كيف تصبح مسألة اجتماعية رهانا أمنيا، وبالتالي يتم معالجتها استثنائيا وعلى غير العادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية الأمننة، وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية، ولذلك فإن وصف قضية ما من قبل الحكومة على أساس أنها مشكلة أمنية سوف يشرعن استخدام وسائل استثنائية للتعامل معها.

ومن هنا يمكن القول، أن الهدف الأساسي للأمننة هو تشريع استعمال الاجراءات الاستثنائية، بمعنى أن القضية أو المشكلة التي يطفئ عليها الطابع الأمني سوف تنتقل من مجال السياسة العادية إلى عالم سياسة الطوارئ أو الاستعجالات اذ يمكن تبرير تجاوز لوائح وتعليمات الوضع العادي (الديمقراطي) في صنع السياسات، نحو استعمال الاساليب التسلطية والقمعية، وهو ما يلاحظ في مسألة امننة الهجرة غير الشرعية على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، فبفضل الخطاب استطاعت النخب الأوروبية رفع هذه القضية من السياسة العادية إلى اعتبارها مصدر تهديد لأمن أوروبا وهوية مجتمعاتها.[69]

التيارات اليمينية وظاهرة الهجرة غير الشرعية:

أصبحت الأحزاب السياسية في الدول الأوروبية تركز في حملاتها الانتخابية على توظيف هواجس الجماهير ومخاوفها، والاستثمار في مشاكلها من خلال التطرق إليها وتقديم الحلول لها، وهو نهج اتخذته الأحزاب المتطرفة في العمل السياسي للأحزاب اليمينية التي تقوم أيديولوجيتها على مناهضة الهجرة واعتماد كراهية الأجانب، ورفض التعددية الثقافية، والنظرة الدونية إلى الثقافات الأخرى، والتأكيد على الهوية الوطنية، ونقاء القومية من العناصر الدخيلة، حيث تعتبر الهجرة أحد الأسس المهمة في خطاب اليمين المتطرف، وقد كان لتوظيف قضية الهجرة دور كبير في نهضة أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا. كما يوجد لذا الأحزاب اليمينية في أوروبا إعتقاد بأن سبب وجودها هو المحافظة على الهوية الوطنية وحمايتها،

واعتمدت في ذلك على الصحافة الموالية لها في نشر دعايتها، وترويج مواقفها خاصة تجاه المهاجرين، وبذلك أصبحت أحزاب اليمين المتطرف جزءاً من اللعبة السياسية الأوروبية تساهم بشكل مؤثر في صوغ سياسات الهجرة، هذا إن لم يكن تصور اليمين للمهاجرين هو السائد حتى لدى التيارات السياسية المعتدلة، سواء كانت في اليمين أم في اليسار، خاصة أنها تسعى للحفاظ على وعائها الإنتخابي الذي أصبح يتآكل بسرعة لمصلحة اليمين المتطرف الذي أصبح يتحدث باسم الشعوب الأوروبية.[70]

لقد اصبحت الهجرة غير الشرعية تمثل مرجعية أساسية للقادة والسياسيين في أوروبا عند النظر إلى المسائل الأمنية؛ بحيث أصبحت تمثل جوهر كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وأصبح لا يمكن الحديث عن تلك المشاكل دون ربطها بالهجرة غير الشرعية. وقد ساهم هذا الوضع في ترسيخ المقاربة الأمنية باعتبارها من انجح الوسائل في مواجهة المهاجرين، وشبكات تهريبهم، واصبحت الهجرة أحد اهم الاسس في خطاب احزاب اليمين المتطرف في أوروبا. [71]

لكن المنتقدين يرون أن المقاربة الأوروبية لا تزال تركز على منع الوصول أكثر من تركيزها على معالجة جذور الأزمة في دول المصدر أو تحسين أوضاع حقوق الإنسان داخل تلك الدول، ويصف محللون هذا النهج بأنه سياسة احتواء وعلاج أعراض قصيرة المدى، تهدئ مخاوف الداخل الأوروبي لكنها لا تقدم حلًّا مستدامًا للأزمة؛ فالتركيز على منع الهجرة من المنبع دون حل الصراعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني هناك يعني أن أسباب تدفق المهاجرين ستبقى قائمة، وهكذا تظل ليبيا ما بعد الثورة عاملًا رئيسيًا في معادلة أمن أوروبا الحدودي؛ فمصير آلاف المهاجرين الذين يعبرون منها كل عام يواصل اختبار قدرة الاتحاد الأوروبي على الموازنة بين مبادئه الإنسانية ومصالحه الأمنية والسياسية في جواره الجنوبي.[72]

الخاتمة:

يتضح أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لم تعد مجرد قضية إنسانية أو تحديًا يهدد الامن القومي او المجتمعي، بل تحولت إلى أداة أساسية في العلاقات السياسية تستخدمها الأطراف الدولية في العلاقات الخارجية وكسب التأييد الداخلي. لقد استعرضنا كيف استغلت الأطراف المختلفة، سواء كانت من قبل صناع القرار في ليبيا أو حتى الحكومات الأوروبية، هذه القضية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية. فمن جهة، استُخدم ملف الهجرة ورقة ضغط للحصول على دعم مالي وسياسي، بينما من جهة أخرى، وظّفته الدول الأوروبية لتبرير سياساتها الأمنية على الحدود الجنوبية الغربية للاتحاد الأوروبي ووظفته الاحزاب السياسية داخلياً لكسب التأييد.

لقد أدى التوظيف السياسي لهذه الظاهرة إلى تعقيد المشهد بدلاً من حل المشكلة، حيث أصبحت مصالح المهاجرين في كثير من الأحيان ثانوية أمام الأجندات السياسية. كما أن غياب الاستقرار السياسي والاحتراب في ليبيا قد سمح بظهور فاعلين جدد، من جماعات مسلحة وشبكات تهريب البشر، استغلوا الفراغ لتعزيز نفوذهم، مما زاد من صعوبة السيطرة على تدفقات الهجرة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن أي حل مستقبلي لهذه الأزمة يجب أن يتجاوز الحلول الأمنية قصيرة المدى، وأن يركز على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية، بما في ذلك تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، وتعزيز التعاون الاقتصادي التنموي الذي يقلل من دوافع الهجرة. إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب إرادة سياسية حقيقية من الطرفين، ونهجًا يقوم على الشراكة والمسؤولية المشتركة، بدلاً من سياسة التوظيف والمساومة.

النتائج:

1-أُستخدمت الهجرة غير الشرعية بشكل واضح كأداة ضغط من قبل أطراف ليبية (حكومات، فصائل، ميليشيات) للحصول على دعم مالي أو تحقيق مكسب سياسية أو تنازلات حول بعض القضايا من دول الاتحاد الأوروبي.

2-أدى تطبيق سياسات مكافحة الهجرة غير الشرعية من قبل الأجهزة المعنية بها في ليبيا إلى تردي الأوضاع الإنسانية للمهاجرين، حيث تعرض الكثير منهم للانتهاكات والتعذيب والاستغلال.

3-ان الحلول الجزئية لمعالجة الهجرة الغير الشرعية عن طريق الحلول الأمنية ساهمت في تخفيض عدد المهاجرين الا انها لم تكن كافية لمعالجة الظاهرة من جدورها.

4-ان تدفقات الهجرة تزداد وتتناقص من سواحل ليبيا باتجاه أوروبا بحسب طبيعة العلاقات الليبية بدول أوروبا، تزداد الهجرة بتوتر العلاقات بينها وتتناقص بتقاربها.

التوصيات:

1-وضع حلول شاملة وطويلة الأمد لمعالجة الهجرة لا تقتصر على الجانب الأمني فقط، بل تتضمن معالجة الأسباب الجذرية للهجرة المتمثلة في الفقر وعدم الاستقرار السياسي وغياب التنمية الاقتصادية في البلدان المصدرة للهجرة.

2-تبني سياسة موحدة تجاه الهجرة غير الشرعية، وتنسيق الجهود بين جميع الأطراف على ضفتي المتوسط عن طريق التعاون والعمل المشترك بما تضمن تقاسم الأعباء، وتحمل المسئوليات من قبل الجميع.

3-الالتزام بحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، والنظر إلى قضية الهجرة من زاويتها الحقيقية باعتبارها قضية إنسانية بالدرجة الأولي.

4-تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الشمال المتقدم حيث التكنلوجيا وراس المال مع دول الجنوب المتخلف حيث اليد العاملة والمواد الخام، يساهم في خلق فرص عمل للشباب والتقليل من الأسباب التي تدفعهم للهجرة.

الهوامش:

1.طاهر اميرة، بونيف سامي محمد،2020/12/20، "ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورو مغاربية، الحركيات والتداعيات- دراسة في تأثيرات التحولات السياسية ما بعد 2011" *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المجلد 7، العدد 2، ص80.

2.عمر سالم دينار، الشاطر ميلاد محمد، 18 /ديسمبر/ 2019، ص150 "السياسة الأوروبية في التعامل مع الهجرة غير الشرعية" *المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية "الهجرة غير الشرعية التداعيات وسبل المواجهة" كلية الاقتصاد جامعة سرت، ليبيا*، ص150.

3. مخيمر أسامة فاروق، 31 أكتوبر 2024 "أمننة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الأوروبية-المتوسطية: دراسة لدوافع وسياسات الإتحاد الأوروبي" *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، المجلد 25، العدد 4، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، ص128.

4. رضوان سعد "تنظيم الهجرة غير الشرعية في القانون الليبي، دراسة مقارنة مع القواعد الدولية والإقليمية" *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، المجلد 14، العدد 87، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ص7، مارس 2024.

5. عمر سالم دينار، الشاطر ميلاد محمد، مرجع سابق، ص 150.

6.طاهر اميرة وبونيف سامي محمد، مرجع سابق، ص 82.

7.السحاتي خالد خميس 2024/04/01 "الاتحاد الأوربي والهجرة غير الشرعية، قضايا وتحديات" مقالة, *مجلة السياسة الدولية*, العدد 236 ، تاريخ الزيارة, 2025/10/10.

https://www.siyassa.org.eg

8. بولقواس سناء، ديسمبر2021 "الهجرة غير الشرعية: دراسة في المفهوم واليات المواجهة–الجزائر والاتحاد الاوروبي أنموذجا" *المجلة الشاملة للحقوق*، جامعة عباس لغرور–خنشلة، ص 100.

9.مخيمر اسامه فاروق، مرجع سابق، ص 129.

10. خنجر اسعد عبد الحسين،2021 *"الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على النظم السياسية في أوروبا" ط1*، دار العربي للنشر والتوزيع، ص ص 47، 48.

11. مخيمر اسامه فاروق ، مرجع سابق، 129.

12.خنجر اسعد عبد الحسين ، مرجع سابق، ص24.

13.السعيد محمد، 2018/09/17 "بين "إني" و"توتال".. كيف تحرق كعكة النفط الأراضي الليبية؟" تاريخ الزيارة 29 أغسطس 2025.الجزيرة نت.

https://www–aljazeera.net.cdn.ampproject.org

14. هيومن رايتس ووتش 12/سبتمبر/2006، وقف التدفق: الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين، الجزء الثالث، .تاريخ الزيارة 2025/5/19 الساعة 05:15 مساء، الجزيرة نت.

https://www.hrw.org/legacy/arabic/reports/2006/libya0906/3"

15.السعيد محمد ، مرجع سابق.

16.خالد حنفي علي، التأثير الداخلي والخارجي على ليبيا، الجزيرة نت،2004/10/3, 19تاريخ الزيارة أغسطس 2025.

https://www.aljazeera.net.cdn.ampproject.org"

17.السعيد محمد ، مرجع سابق.

18. ابو زيد محمد امحمد، 2019، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ص10.

19. حسين احمد قاسم ، مارس 2021، الاتحاد الأوروبي والهجرة غير النظامية، دراسة حالة ليبيا، ملف خاص: سياسات الهجرة الأوروبية تجاه ظاهرة اللجوء من البلدان العربية، *حكامة*، العدد 2، ص101.

20. هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق.

21.حسين احمد قاسم ، مرجع سابق، ص101.

22. هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق.

23. دياب احمد، يوليو/2015 "معضلة أوروبية: جدوي الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية" *مجلة السياسة الدولية*، مصر، المجلد51، العدد201. https://search.emarefa.net/ar/detail/.

24. هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق.

25. طاهر اميرة، بونيف سامي محمد. مرجع سابق، ص92.

26. ابو زيد محمد امحمد ، مرجع سابق، ص 66.

27. حديدان ابتسام ميلاد، تاريخ النشر 2009/12 "الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة في الدولة الليبية" المؤتمر الدولي الأول للدراسات السياسية والاقتصادية، الهجرة غير الشرعية التداعيات وسبل المواجهة، ، ص8.

28. حماد سلمى محمد "سياسات الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها في الاستقرار السياسي بأفريقيا" *رؤية تركية*، السنة 12 العدد 4، ص ص 140،141.

29.ابو زيد محمد امحمد ، مرجع سابق، ص ص 58، 59.

30. خنجر اسعد عبد الحسين ، مرجع سابق، ص47.

31. طاهر اميرة، بونيف سامي محمد، مرجع سابق، ص 87.

32.خنجر اسعد عبد الحسين ، مرجع سابق، ص 48-49.

33.المرجع نفسه, ص54.

34.المرجع نفسه, ص50.

35 .المؤدب حمزة، اللواتي فخر الدبن ، 2 /يوليو/ 2024 "تحوّل تونس إلى مركز عبور: الهجرة غير الشرعية ومعضلة السياسات" *مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط*، ص52.

36.خنجر اسعد عبد الحسين ، مرجع سابق، ص53.

37. الحوات علي،2007 "الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي" ط1، منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس، ليبيا, ، ص ص150 ،151.

38.حديدان ابتسام ميلاد ، مرجع سابق، ص ص9، 10.

39. هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق.

40.ابو زيد محمد امحمد ، مرجع سابق، ص، 59.

41. طاهر اميرة، بونيف سامي محمد، مرجع سابق، ص ص 87 ،88.

42. هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق.

43. طاهر اميرة، بونيف سامي محمد، مرجع سابق، ص85.

44.علي الحوات، مرجع سابق، ص ص 150، 151.

45. هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق.

46. ابتسام ميلاد حديدان، مرجع سابق، ص 8.

47. طاهر اميرة، بونيف سامي محمد، مرجع سابق، ص 93.

48.ابو زيد محمد امحمد، مرجع سابق، ص ص10، 11.

49.السعيد محمد، 2025/08/28 "من القذافي الي السيسي" تاريخ الزيارة2025/8/13، الجزيرة نت.
https://www.aljazeera.net.cdn.ampproject.org

50."الهجرة غير النظامية.. محطات ليبية أوروبية" *مركز الروابط للبحوث الاستراتيجية*، 1/ديسمبر/2017.تاريخ الزيارة 2025/8/29. الجزيرة نت.
"http://www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/2017"

51. بو فيجلين يوسف "القذافي يخير أوروبا بين الدعم المالي والتقني أو قوارب المهاجرين" ،DW 29/ نوفمبر/2010.تاريخ الزيارة 2025/8/29.
https://amp.dw.com"

52. "التفاصيل »الخفية« في عمليات الهجرة غير الشرعية من ليبيا إلى أوروبا" الأربعاء 22/ابريل/2015، *بوابة الوسط*، القاهرة، تاريخ الزيارة، 2025/08/30.

https://alwasat.ly/news/libya/66851

53. حسين احمد قاسم ، مرجع سابق، ص101.

54. السعيد محمد "من القذافي الي السيسي.. أسلحة "الهجرة غير النظامية" مرجع سابق.

55. الورتاني خالد،14/08/ 2025 "الهجرة والنفط والمليشيات.. ليبيا وخريطة أمن المتوسط الأوروبي" *ميغازين*،14/يوليو/2025.تاريخ الزيارة 2025/8/14.

https://megazine.ultrasawt.com/"

56.حماد سلمى محمد، مرجع سابق، ص 140، 141.

57.الحمامصي محمد، الأربعاء 15/مايو/ 2024 "انهيار المؤسسات وفوضى السلاح يفاقمان ظاهرة الهجرة غير النظامية في ليبيا" *العرب*، السنة 46، العدد 130.

58. حماد سلمى محمد ، مرجع سابق، ص ص, 141, 142.

59. الهجرة غير النظامية.. محطات ليبية أوروبية، مرجع سابق.

60. سلطات طرابلس تطالب أوروبا بتزويدها بقوارب لمكافحة الهجرة غير الشرعية، السبت 09/مايو/2015، *اليوم السابع*، القاهرة، 03:52تاريخ الزيارة 2025/8/12.

"https://www.youm7.com/story/2015/5/9/"

61. الهجرة غير النظامية.. محطات ليبية أوروبية، مرجع سابق.

62. دياب أحمد ، معضلة أوروبية: جدوي الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، مصر، مجلد 51، العدد 201، 2015/9/28.تاريخ الزيارة 2025/2/8 الساعة 12:30 ص.

"https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-817127"

63. بو سنان سفيان، مرجع سابق، ص 206،207.

64.مخيمر أسامة فاروق، مرجع سابق، ص121.

65. ميكيل فلور، المفهوم الرئيسي: التوريق(مدرسة كوبنهاغن) مقالة.clt 31مارس2025، تاريخ الزيارة الجمعة 10اكتوبر2025 الساعة 09:55

https://criticallegalthinking.com/2025/03/31/key-concept-securitization-copenhagen-school/

66. طاهر اميرة، بونيق سامي محمد، مرجع سابق، ص 89.

67.بو سنان سفيان، مرجع سابق، ص ص،213، 214.

68.مخيمر أسامة فاروق ، مرجع سابق، ص.123

69. بو سنان سفيان، مرجع سابق، ص، 215.

70. بو ستي توفيق ،7/أغسطس/2023 "في سياسات الاتحاد الأوروبي، *مجلة العلاقات الدولية*" ، آخر تحديث: 20 سبتمبر، 2023، ص ص10، 11.

71. مخيمر أسامة فاروق ، مرجع سابق, ص137.

72. الورتاني خالد ، مرجع سابق.